



جمعية مصارف الإمارات
EMIRATES BANKS ASSOCIATION

التقرير السنوي لعام ٢٠١١

جمعية مصارف الإمارات

التقرير السنوي لعام ٢٠١١

- بعض التطورات الاقتصادية العامة :
- دولة الامارات العربية المتحدة
 - الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي
 - القطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة
 - القطاع المصرفي العربي

- جمعية مصارف الامارات :
- عضوية الجمعية
 - أنشطة الجمعية

بعض التطورات الاقتصادية العامة

2011

دولة الإمارات العربية المتحدة

روح الاتحاد

٤٠ عاماً

١٩٧١ - ٢٠١١

" في هذه اللحظات المعبرة واللوحات الجميلة التي يرسمها أبناؤنا المواطنون المخلصون نقف أمام مرحلة جديدة من العمل والاجتهاد لرفعة هذا الوطن الغالي لتحقيق المزيد من الانجازات على الصعد كافة بما يضع دولة الامارات في مصاف دول العالم المتقدمة ، وأن الأربعين عاماً التي مضت كانت البداية لدولتنا ، وأن الأهم ما هو قادم من أجل المسيرة المباركة لدولتنا والتي تشكل تحدياً حقيقياً للحفاظ على المنجزات وتعزيز تقدمها وتطورها وازدهارها ، وذلك بسواعد رجالنا ونسائنا وأبنائنا المخلصين الأوفياء" .

صاحب السمو

الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

حفظه الله

بهذه الكلمات المعبرة والمحفزة والطموحة خاطب صاحب السمو رئيس الدولة حفظه الله أبناءه المواطنين في الذكرى الكريمة لمرور أربعين عاماً على قيام دولة الامارات العربية المتحدة .

وبمناسبة الاحتفالات بهذا اليوم العظيم أصدر سموه حفظه الله مجموعة من المراسيم والقرارات في إطار حرص سموه على راحة أبنائه المواطنين وتحقيق طموحاتهم في الاستقرار والحياة الرغيدة الكريمة ، حيث أصدر سموه قراراً بزيادة رواتب جميع موظفي الحكومة الاتحادية وذلك اعتباراً من مطلع عام ٢٠١٢ وكذلك أمر سموه حفظه الله بإنشاء صندوق برأسمال مقداره ١٠ مليارات درهم يتولى دراسة ومعالجة قروض المواطنين من ذوي الدخل المحدود وإجراء تسويات للقروض الشخصية المستحقة عليهم بالتنسيق مع المصرف المركزي والمصارف الدائنة في الدولة .

وقد استطاعت دولة الامارات تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله أن تخطو خطوات واسعة نحو التقدم والرفي وحققت مكانة بارزة كما عززت من

هذا وقد أثبت الاقتصاد الوطني للامارات جدارته في تجاوز مختلف التحديات الاقتصادية والتعامل بحرفية عالية مع المتغيرات العالمية وذلك نتيجة لسياسات التنويع الاقتصادي الحكيمة التي انتهجتها القيادة الرشيدة في الدولة مما عزز من متانة الاقتصاد الوطني وصلابته ، وحقق حزمة من الانجازات والنجاحات النوعية على مختلف الصعد والمستويات .

وبحسب " وثيقة عصر الاتحاد " التي أطلقها مجلس دبي الاقتصادي في إطار الاحتفالات في الذكرى الأربعين لليوم الوطني لدولة الامارات العربية المتحدة ، فإن دولة الامارات تعد اليوم ثاني أكبر اقتصاد خليجي وعربي ومن بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم ، حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للدولة من ٦,٥ مليار درهم في عام ١٩٧١ ليسجل ١٢٤٨ مليار درهم في عام ٢٠١١ أي بزيادة تقدر ب ١٩٢ ضعفاً .

هذا وقد أكد مدير صندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن اقتصاد الامارات يواصل التعافي خاصة مع الانتعاش القوي في أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية وأن الدولة نجحت في التعامل مع ديون الشركات الحكومية وشبه الحكومية وأن الامارات مرشحة لمواصلة النمو وأنها ستحافظ على فوائض مالية جيدة رغم الانفاق الحكومي في الآونة الأخيرة .

الميزانية العامة للاتحاد للعام ٢٠١٢ :

اعتمد مجلس الوزراء الموقر برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله ، مشروع الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية ٢٠١٢ بإيرادات تقديرية بلغت ٤١,٤ مليار درهم ومصروفات تقديرية ب ٤١,٨ مليار درهم ، وقد أكد سموه أن الأولويات القصوى للميزانية ستكون للصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية للمواطنين وتطوير الخدمات الحكومية وذلك التزاماً برؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ، بتوفير الرخاء والأمن والعيش الكريم لأبناء الوطن كافة وأينما كانوا .

وتؤكد الميزانية نجاح الحكومة في الاستمرار في تنمية وتنويع الموارد الذاتية للوزارات والهيئات الاتحادية التي يتوقع أن تحقق إيرادات تبلغ ٢٥,٥ مليار درهم خلال عام ٢٠١٢ .

قطاع الصناعة :

شهد قطاع الصناعة في الدولة خلال السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً من حيث عدد المنشآت وحجم الاستثمارات وعدد العاملين فيها ، وطبقاً لأحدث التقارير فقد ازداد عدد المنشآت الصناعية في مختلف أرجاء الدولة من ٣٥٦٧ منشأة بحجم استثمار بلغ ٧٠,٤٢ مليار درهم وعدد عمال ٢٦٤ ألف في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٩٦٠ منشأة بحجم استثمار بلغ ١٠١,١٨ مليار درهم في نهاية عام ٢٠١٠ ما يعكس توجه الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية لتنمية القطاع الصناعي وتوسيع الدولة إلى زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ليصل إلى ما نسبته ٢٥% خلال السنوات المقبلة .

التجارة الخارجية :

تشير إحصاءات التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الامارات العربية المتحدة للنصف الأول من عام ٢٠١١ والصادرة من المركز الوطني للإحصاء إلى ما يلي :

- بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية للدولة ٤٤٥ مليار درهم (خلال النصف الأول من عام ٢٠١١) مقابل ٣٦٤ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٠ بارتفاع مقداره ٨٠,٧ مليار درهم وبنسبة وصلت إلى ٢٢% لفترة المقارنة .
- بلغت قيمة إجمالي الواردات ٢٨٤,٩ مليار درهم (خلال النصف الأول من عام ٢٠١١) مقارنة ب ٢٣٦,٥ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٠ وبنسبة ارتفاع ٢٠,٥% لفترة المقارنة .
- بلغت قيمة إجمالي الصادرات غير النفطية ٥٤,٧ مليار درهم (خلال النصف الأول من عام ٢٠١١) مقارنة ب ٣٧,٩ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٠ بارتفاع مقداره ١٦,٨ مليار درهم وبنسبة وصلت إلى ٤٤,٤% لفترة المقارنة .
- بلغت قيمة إجمالي إعادة التصدير ١٠٥,٣ مليار درهم (خلال النصف الأول من عام ٢٠١١) مقارنة ب ٨٩,٨ مليار درهم خلال الفترة المذكورة لعام ٢٠١٠ وبنسبة ارتفاع بلغت ١٧,٢% لفترة المقارنة .

وقد بلغت تغطية الصادرات الكلية إلى الواردات ما نسبته ٥٦,٢% خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ مقارنة ب ٥٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ مسجلة ارتفاعاً مقداره ٤% مما يدل على تنامي قدرة الاقتصاد الوطني ومنافسة السلع الخاصة بالصادرات والمعاد تصديره في الأسواق العالمية .

هذا وبلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة التجارة الخارجية الخاصة بالدولة حسب التكتلات الاقتصادية ما مقداره ٣١,٨ مليار درهم وبنسبة ٧,٢% من حجم التجارة الكلي وكانت المملكة العربية السعودية هي الشريك الأول بقيمة مقدارها ١٣,٥ مليار درهم أو ما نسبته ٣% من حجم التجارة الكلي للنصف الأول من عام ٢٠١١ .

أسواق الأسهم المحلية :

كشفت الاحصاءات التي أعلنت عن أداء أسواق الأسهم المحلية بأن الأسواق سجلت أدنى مستوى تداولات منذ سبع سنوات وانخفضت قيمة التعاملات في الأسواق المحلية خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٥٦,٨ مليار درهم مقارنة بأدنى مستوى لها في عام ٢٠٠٤ عندما سجلت ٦٤ مليار درهم ومع أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٧ بقيمة ٥٥٤,٣ مليار درهم .
وانخفضت عمولات الوسطاء بنسبة ٤٥,٢% مقارنة بعام ٢٠١٠ مما أدى إلى خروج ٥٢ شركة وساطة خلال عام ٢٠١١ ليصل عددها في نهاية الأشهر التسعة الأولى إلى ٥٥ شركة مقارنة ب ١٠٧ شركة قبل بدء الأزمة المالية العالمية في سبتمبر ٢٠٠٨ .

الاكتتابات في أسواق المال لدولة الامارات :

بلغت قيمة الاكتتابات في دولة الامارات خلال عام ٢٠١١ ما مقداره ٩٩٥,٦ مليون درهم مستحوذة على ٣٢,١% من قيمة الاكتتابات في أسواق المال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغة نحو ٣,١ مليار درهم بحسب تقرير لشركة ارنست ويونغ .
ولفت التقرير إلى تراجع قيمة الاكتتابات في أسواق المال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام ٢٠١١ بنحو ٦٩,٣% مقارنة بالعام الأسبق الذي بلغت قيمة الاكتتابات فيه ١٠,٢ مليار درهم .

مشاريع قوانين جديدة :

أ- قانون الشركات الجديد :

وافق مجلس الوزراء الموقر على مشروع قانون الشركات الجديد والذي يأتي في إطار توجه حكومي استراتيجي لإضفاء مرونة أكبر على تأسيس الشركات بكل أنواعها وتعزيز حوكمة الشركات المساهمة حيث يضع القانون إطاراً عاماً لحوكمة الشركات المساهمة العامة بما يضمن حقوق المساهمين ويضمن الشفافية والإفصاح عن البيانات المالية وكفاءة ونزاهة مجلس الإدارة ، كما أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله ، بأن تطوير التشريعات الاقتصادية في الدولة هو توجه حكومي يهدف إلى تعزيز مرونة وقوة الاقتصاد الوطني .

ب- قانون الإفلاس :

انتهت وزارة المالية من إعداده وإحالته إلى اللجنة الفنية للتشريعات ، ويهتم مشروع قانون الإفلاس بضرورة توفير إجراءات واضحة وسهلة تسمح بإعادة هيكلة الديون بطرق مرنة وتضمن حقوق وواجبات كل الأطراف .

ج- مشروع إنشاء مؤسسة لتسجيل رهن الأصول الرأسمالية :

وقعت وزارة المالية اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي لإنشاء مؤسسة تسجيل رهن الأصول الرأسمالية والتي ستعمل على تطوير التعاملات بسجل ضمانات الكترونية ، وذلك لتوفير خيارات التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإمكانية استخدام الأصول الرأسمالية لهذه المشاريع كضمان مقابل الحصول على التمويل في إطار حرص وزارة المالية على إزالة كافة تحديات التمويل المصرفي التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة .

قمة مجالس الأجنحة العالمية التي عقدت في أبوظبي / أكتوبر ٢٠١١ :

عقدت في أبوظبي الجلسة الافتتاحية لقمة مجالس الأجنحة العالمية ٢٠١١ والتي ينظمها المنتدى الاقتصادي العالمي وأكدت القمة أن الامارات وانطلاقاً من دورها على المستويين الاقليمي والعالمي في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية وضعت نموذجاً رائداً يحتذى في التعامل مع الأزمات العالمية .

وشددت القمة التي حضرها وفود ٧٩ دولة تضم ٨٠٠ شخصية عالمية من أبرز الخبراء ورجال الأعمال والمجتمع والمهتمين بالشأن الاقتصادي على ضرورة إيجاد نماذج عمل جديدة تسهم في صياغة إطار عمل يدعم اتخاذ القرارات المناسبة وناقشت مجموعة من المواضيع ذات الاهتمام العالمي المشترك .

مركز دبي المالي العالمي :

وقع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بصفته حاكماً لإمارة دبي في ٣١ أكتوبر ٢٠١١ قانوناً يتيح لأي شركة للجوء إلى محاكم مركز دبي المالي العالمي الناطقة باللغة الانجليزية ، والتي تمثل نظاماً قضائياً مستقلاً يستند إلى القانون العام في مركز دبي المالي العالمي . ويفتح القانون بذلك أبواب محاكم مركز دبي المالي العالمي أمام مجتمع الأعمال الاقليمي عبر منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وما وراءها ، ويوفر لمجتمع الأعمال الدولي قناة للوصول إلى واحدة من أكثر المحاكم التجارية الأكثر تقدماً على المستوى العالمي .

ويعكس القانون الجديد التزام دبي تجاه دعم المستثمرين والشركات سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، وسيزود قطاع الأعمال الأكثر تطوراً في دبي بخيارات أكبر عند سعيهم للحصول على حلول فاعلة وسريعة .

ترتيب الدولة في بعض المؤشرات الاقتصادية :

صنف تقرير التنافسية العالمي ٢٠١١ - ٢٠١٢ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الامارات في المرتبة ٢٧ عالمياً في مجال التنافسية ، ووفقاً لمؤشرات التقرير ، صنفت الامارات بين أفضل ١٠ دول في أكثر من ٢٠ مؤشراً تنافسياً عالمياً وأحرزت مراكز متقدمة بين ١٤٢ دولة نشير إلى أهمها :

- جاءت الامارات في المرتبة الثالثة عالمياً في الاستقرار الأمني وارتباطه الايجابي ببيئة الأعمال .
- والمرتبة الخامسة عالمياً في كفاءة إدارة الموارد المالية الحكومية .
- وأيضاً الخامسة عالمياً في مجال توفير الحكومة لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة .
- كما جاءت الدولة في المرتبة السادسة عالمياً في جودة البنية التحتية للموانئ .
- كما جاءت السابعة عالمياً في مؤشر سهولة الاجراءات الجمركية ومؤشر جودة البنية التحتية للطرق .
- كما وضع التقرير الامارات في مقدمة الدول التي تمتلك بنية تحتية متطورة جداً تشمل المنشآت العامة والطرق والنقل الجوي والكهرباء .
- كما احتلت الامارات مراكز مرموقة في عدد من مؤشرات التقارير العالمية ندرج فيما يلي أهمها:
- احتلت الامارات المرتبة الأولى على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، والمرتبة ١٦ عالمياً في المؤشر العام لتمكين التجارة .
- احتلت الامارات المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر "سهولة توظيف العمالة الأجنبية" .
- احتلت الامارات المرتبة الأولى على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، والمرتبة ٩ عالمياً في مؤشر "كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير" .
- احتلت الامارات المرتبة الأولى على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، والمرتبة ٢٢ عالمياً في مؤشر "النقل والبنية التحتية للاتصالات" .
- احتلت الامارات المرتبة الثانية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، والمرتبة ٩ عالمياً في مؤشر "بيئة الأعمال" .
- احتلت دولة الامارات المركز الثاني بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الخارج حيث استقطبت نحو ٨٠ مليار دولار كما جاء في

و حلت دولة الامارات في المرتبة الثانية عربياً والمرتبة ٣٣ عالمياً في مجال قطاعات ممارسة أنشطة الأعمال كما جاء في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٢ الذي صدر عن البنك الدولي ، ونوه التقرير بأن حصول الامارات على هذه المراكز المتقدمة يعكس جهود حكومة الامارات في تسهيل وتبسيط بيئة الأعمال في الدولة إلى جانب دعمها للمؤسسات الحكومية وتحفيزها على الابتكار والتميز .

- أكدت وكالة التقييم الائتماني العالمية (موديز) تقييمها الائتماني المرتفع (Aa2) لحكومة الامارات وحكومة أبوظبي وذكرت أن هذا التقييم يعكس بالدرجة الأولى الوضع المالي للدولة ولحكومة أبوظبي التي قدر صندوق النقد الدولي حجم أصول صندوقها السيادي بما يزيد عن ٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠١١ .
- كشف خبراء في قطاع التمويل الاسلامي بأن دولة الامارات تأتي في المرتبة الثانية كأكبر مصدر للصكوك في العالم وذلك بعد ماليزيا إذ بلغ إجمالي الصكوك التي أصدرتها دولة الامارات ٣٢,٨ مليار دولار منذ بدأت عمليات إصدارات الصكوك حول العالم في مقابل ١٥١ مليار دولار حجم الصكوك التي أصدرتها ماليزيا .
- احتلت الامارات المرتبة الأولى عربياً والمرتبة ٢٤ عالمياً في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز القدرة التنافسية والتنمية ، كما صنف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الامارات ضمن أفضل بلدان العالم في تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية .
- حققت الامارات المرتبة الأولى في المنطقة وال ١٣ عالمياً في مؤشر سيادة القانون قياساً بالدول الأخرى المشمولة في العينة والبالغ عددها ٦٦ دولة كما جاء على موقع مشروع العدالة العالمي الذي يعتبر من المؤشرات العالمية الموثوقة والمرموقة وبحسب التقرير الأخير للمؤشر فإن المؤسسات العامة في الدولة تعتبر في غاية التطور وخالية من الفساد وأن النظام القضائي المدني يتسم بالفعالية والاستقلال .
- تتصدر الامارات دول مجلس التعاون الخليجي من حيث إصدار سندات الدين السيادي في عام ٢٠١١ ، حيث بلغت مبيعات السندات الحكومية في الدولة ٥ مليارات دولار .

- تصدرت الامارات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث كفاءة وعدد المناطق الحرة بحسب التقرير السنوي لأفضل ٢٥ منطقة والذي تعده مؤسسة FDI واحتلت المناطق الحرة في الامارات المراتب الخمس الأولى في قائمة FDI لأفضل المناطق الحرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .
- قفزت الامارات من المركز ٢٣ إلى المرتبة ٢٠ ضمن مؤشر قطاعات الأعمال العالمية والتنمية الذي أطلقه المعهد العالمي لقطاعات الأعمال والتنمية / الولايات المتحدة .
- جاءت الامارات في المرتبة الأولى عربياً والمرتبة الثلاثين عالمياً ضمن فئة الدول التي حققت تنمية بشرية مرتفعة كما ورد في تقرير التنمية البشرية العالمي عن العام ٢٠١١ الذي صدر بتنظيم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس الامارات للتنافسية ودائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي .

الدول العربية

ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

حقق الاقتصاد العربي نمواً حقيقياً قدره ٥,٥% عام ٢٠١٠ حيث تجاوز حجم الناتج المحلي الاجمالي العربي حاجز ٢ تريليون دولار مقارنة بنمو نسبته ١,٦% عام ٢٠٠٩ في ظل تحسن أسعار النفط وارتفاع الطلب على الصادرات غير النفطية بحسب تقرير أصدره صندوق النقد العربي .

وحقق الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية مجتمعة بنهاية العقد الماضي معدل نمو قدره ١٨٣% ليصل إلى ٢,٠٢٧ تريليون دولار بنهاية ٢٠١٠ مقابل ٧١٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٠ بحسب البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١١ .

وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية في الدول العربية من نحو ٥٠٣٥ دولار للفرد إلى حوالي ٥٧٠٨ دولار في عام ٢٠١٠ مسجلاً معدل نمو بلغ نحو ١٣,٤% مقارنة بانكماش بلغ نحو ١٤,٤% في عام ٢٠٠٩ .

وكان تأثر المنطقة العربية بالأزمة المالية العالمية قد أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي (الاسمي) من ١,٩٨ تريليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١,٧ تريليون دولار في العام ٢٠٠٩ ثم بدأ التعافي في عام ٢٠١٠ ليسجل ٢,٠٢٧ تريليون دولار .

وعلى صعيد الدين العام الخارجي ، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة ٦% في عام ٢٠١٠ ليلعب حوالي ١٧٢,٩ مليار درهم ويأتي هذا الارتفاع بسبب تزايد حاجة معظم الدول إلى الاقتراض الخارجي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع مالياتها العامة ، كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة بنسبة ٠,٦% في عام ٢٠١٠ لتصل إلى حوالي ١٤,٦ مليار درهم (كما جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١) .

- الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية خلال ٢٠١١ :

أفاد تقرير صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) بتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية خلال العام ٢٠١٠ بنسبة تصل إلى ١٧% لتتراوح ما بين ٥٠ و ٥٥ مليار دولار وذلك للتأثير السلبي لحالة عدم الاستقرار السياسي التي خلقتها الأحداث الجارية إلى جانب عوامل اقتصادية محلية وإقليمية ودولية أخرى .
وذكر التقرير أن الدول العربية تواصل خططا استثمارية طموحة للسنوات المقبلة وخصوصاً في مجالات الطاقة والبنية الأساسية بقيمة تصل إلى ١,٧ تريليون دولار تتضمن ما يزيد على ٢٠٠٠ فرصة استثمارية في مختلف المجالات بتكلفة تزيد على ٨٢٠ مليار دولار .

- التجارة العربية الخارجية (البيئية والاجمالية) :

صرح الدكتور جاسم المناعي رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي مدير عام الصندوق بأن حجم التجارة العربية البيئية قد ارتفع بنهاية عام ٢٠١٠ إلى ٩٠ مليار دولار محققة نمواً نسبته ٢٦,٦% مقارنة بعام ٢٠٠٩ الذي تراجع خلاله قيمة التجارة العربية مشيراً إلى أن التجارة العربية البيئية لا تزال متواضعة حيث أنها تشكل نحو ١٠,٣% فقط من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية .

وأفاد الدكتور المناعي بأن قيمة تمويلات برنامج تمويل التجارة العربية البيئية بلغت نحو ٨٠٠ مليون دولار بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١١ ليرتفع إجمالي ما وفره البرنامج منذ نشأته إلى ما يزيد على ٧,٧ مليار دولار .

وفي عام ٢٠١٠ ساهمت الزيادة في الأسعار العالمية للنفط الخام والسلع الأولية الأخرى إلى ارتفاع قيمة الصادرات العربية بنسبة ٢٥,٢% لتبلغ ٩٠٤ مليار دولار ، في حين ساهم الارتفاع الملحوظ في أسعار استيراد السلع الغذائية وكذلك أسعار استيراد مشتقات النفط للدول المستوردة له إلى ارتفاع قيمة الواردات العربية بنسبة ١٠,٢% لتبلغ نحو ٦٥٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠ .

- الصناعة في الدول العربية :

أشارت البيانات في التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١ بأن الناتج الصناعي المحلي للدول العربية قد سجل نمواً بنسبة تقدر بحوالي ٢٧% في عام ٢٠١٠ مقارنة مع معدل انكماش بنسبة ٣٠,٣% في عام ٢٠٠٩ .

ويرجع هذا النمو بالأساس إلى ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية للدول العربية إثر تزايد الطلب العالمي على النفط وارتفاع متوسط أسعاره خلال عام ٢٠١٠ ، كما ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة بلغت ١١,٥% في عام ٢٠١٠ مقارنة مع حوالي ٢,٣% في عام ٢٠٠٩ .

هذا وقد بلغ عدد مصانع الإسمنت في الدول العربية ١٦٨ مصنعاً في عام ٢٠١٠ ويقدر إنتاجها بحوالي ٦% من الانتاج العالمي للاسمنت ، كما زاد الانتاج في كل من صناعات الحديد الصلب والألمنيوم والزجاج في عام ٢٠١٠ .

- النتائج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

أظهر التقرير السنوي لمؤسسة النقد السعودية ٢٠١١ نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بنهاية ٢٠١٠ بنحو ١٤% ليصل إلى ١,٠٣ تريليون دولار مقابل ٨٩٩,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩ وبذلك فإن الاقتصاد الخليجي يمثل حوالي نصف الاقتصاد العربي ككل . تمثل دول المجلس ٤٠% من الاحتياطات النفطية المكتشفة و ٢٣% من احتياطات الغاز العالمية وتسهم في استقرار أسواق النفط كونها تعتبر أكبر مصدر للنفط وبنسبة ٢٥% من إجمالي الصادرات العالمية .

كما تمتلك دول الخليج ٦٣٠ مليار دولار من الاحتياطات الرسمية ونحو ٢ تريليون دولار من الاستثمارات الخاصة بما في ذلك موجودات صناديق الثروة السيادية . هذا وقد أشار البنك الدولي إلى الدور المهم الذي تلعبه بلدان دول مجلس التعاون في انتعاش اقتصادات المنطقة جراء ارتفاع أسعار النفط واستقرار القطاع المالي ، بزيادة تحويلات المغتربين والاستثمار الأجنبي المباشر ، كما أشار إلى أن الاحتياطات التراكمية من عوائد النفط وغيرها من الأصول ، مكنت حكومات المنطقة من الاستجابة السريعة إلى تداعيات الأزمة من خلال محفزات نقدية ومالية ، ما حال دون تعرض المنطقة إلى تباطؤ اقتصادي كبير .

- بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي :

- بلغ مجموع صادرات دول مجلس التعاون الخليجي ٩٥٦ مليار دولار عام ٢٠١١ بالمقارنة مع ٦٨٧ مليار دولار عام ٢٠١٠ .
- بلغ مجموع الواردات لدول المجلس ٥٧٨ مليار دولار عام ٢٠١١ بالمقارنة مع ٤٩١ مليار دولار عام ٢٠١٠ .
- بلغ فائض الحساب الجاري لدول المجلس ٣٧٨ مليار دولار عام ٢٠١١ بالمقارنة مع ١٩٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ .
- بلغت الإيرادات الحكومية في دول مجلس التعاون نحو ٥٤٨ مليار دولار عام ٢٠١١ بالمقارنة مع ٤٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ في حين تبلغ نسبة الرصيد المالي ١١,٦% من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس للعام ٢٠١١ بالمقارنة مع ٧,٧% عام ٢٠١٠ .
- ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي حجم الاتفاقيات الخليجي في العام ٢٠١١ بنسبة ٣٢% ليصل إلى ٣٨٩ مليار دولار مقابل ٢٩٤ مليار دولار في العام ٢٠١٠ .

- مشاريع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي :

تقدر إحدى الدراسات بأن إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي على مشاريع الطاقة خلال السنوات الخمس المقبلة يقدر بنحو ٩٢٧,٣ مليار درهم (٢٥٢ مليار دولار) لإنشاء محطات جديدة لإنتاج الطاقة .

ولفتت الدراسة إلى أن دولة قطر كأكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم تتطلع نحو استثمار أكثر من ١٢٥ مليار دولار على مشاريع للبناء والطاقة خلال الخمس سنوات القادمة فيما أعلنت السعودية عن تخصيص استثمارات تصل إلى ١٠٠ مليار دولار في مشاريع الطاقة خلال الخمس سنوات القادمة في حين تنوي الكويت استثمار ٢٧ مليار دولار على مشاريع البنية التحتية لتوليد الطاقة الجديدة في المستقبل القريب .

القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تمكن القطاع المصرفي في دولة الامارات والذي يعد الأكبر عربياً بأصول تتجاوز ١,٦٦ تريليون درهم من إثبات قدرة فائقة على الصمود في مواجهة الأزمة المالية العالمية حيث أظهرت اختبارات التحمل والقدرة التي أجريت على المصارف العاملة في الدولة خلال الفترات الماضية ، مستوى عالٍ من المتانة التي تتمتع بها هذه المصارف ، مما يعبر عن سلامة القطاع المصرفي ونجاحه في دعم الاقتصاد الوطني واستقرار النقد الأمر الذي انعكس على ترتيب الامارات بين تصنيفات المؤشرات العالمية .

وقد أكد معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ المصرف المركزي على متانة البنوك العاملة في الدولة لافتاً إلى أن القطاع المصرفي الاماراتي يأتي في الشريحة الأولى عالمياً من حيث رؤوس الأموال ، ورؤوس الأموال الأساسية ، التي تمثل الشق الأول من رأس المال وبأن الرقابة المصرفية في الدولة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية وفقاً للاتفاقيات الدولية التي وضعتها الدولة وعلى رأسها اتفاقيتا (بازل 2) و(بازل 3) .

ومن جهة أخرى أوضح معاليه بأن ودائع المواطنين والعرب تشكل حوالي ٩٠% من إجمالي الودائع المصرفية في الدولة ، وهي مستقرة ولا يتم السحب منها بشكل غير معتاد مما يعطي قوة واستقرار وثقة بالقطاع المصرفي ، في حين أن النسبة المتبقية لأجانب من مؤسسات وبنوك وأفراد متغيرة من وقت لآخر وبشكل غير مؤثر وغير مقلق .

هذا وقد وردت أسماء ١٥ مصرفاً إماراتياً ضمن قائمة أكبر ألف بنك في العالم ، كما تصدرت دولة الامارات دول مجلس التعاون في قائمة أكبر ١٠٠ مصرف عربي بالنسبة للموجودات لغاية نهاية العام ٢٠١٠ حيث وصل عدد مصارفها ١٥ مصرفاً إماراتياً من ضمنها ٤ مصارف إسلامية ، في حين تضمنت قائمة أكبر ٥٠ مصرفاً خليجياً بالنسبة للموجودات في الربع الثالث لعام ٢٠١١ أحد عشر مصرفاً إماراتياً .

كما ضمت قائمة أكبر ٢٥ بنكاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سبعة من البنوك الإماراتية ، من حيث متطلبات رأس المال .

- بعض مؤشرات القطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة :

أظهرت مؤشرات القطاع المصرفي في الدولة والتي نشرها المصرف المركزي لنهاية ديسمبر ٢٠١١ نموًا في الأداء مقارنة بنهاية ديسمبر ٢٠١٠ على النحو التالي :

| نسبة التغير | ديسمبر ٢٠١٠ | ديسمبر ٢٠١١ | لأقرب مليار درهم |
|-------------|-------------|-------------|-------------------------------|
| ٣,٥% | ١٦٠٥,٦ | ١٦٦٢,١ | إجمالي الموجودات |
| ١٤,٥-% | ٩٤ | ٨٠,٤ | شهادات الابداع |
| ١,٩% | ١٠٤٩,٦ | ١٠٦٩,٧ | الودائع |
| ٣,٨% | ١٠٣١,٣ | ١٠٧١,- | القرض والسلف |
| ٢,٠% | ٢٤٧,١ | ٢٥٢,١ | القروض الشخصية |
| ٠,٩% | ٢٥٦ | ٢٥٨,٤ | رأس المال والاحتياطيات |
| ٢٦% | ٥٦,٨ | ٧١,٦ | المخصصات (بما فيها العامة) |
| ١٥,١% | ١٢٤,٢ | ١٤٣,- | استثمارات |
| — | %٢٠,٨ | %٢٠,٨ | ملاءة رأس المال |

وأظهرت إحصائيات المصرف المركزي لنهاية شهر ديسمبر ٢٠١١ ما يلي :

| | |
|--|--|
| عدد المصارف التجارية العاملة في الدولة | : ٥١ مصرف |
| عدد المصارف الوطنية العاملة في الدولة | : ٢٣ مصرف (منها ٨ مصارف إسلامية) |
| عدد المصارف الأجنبية العاملة في الدولة | : ٢٨ مصرف (منها ٦ مصارف من دول مجلس التعاون الخليجي) |

كما بلغ إجمالي عدد هذه المصارف وفروعها ١٠٦٦ (٩٠٤ وطني + ١٦٢ أجنبي) بما فيها مكاتب الصرف ووحدات الخدمة المصرفية الالكترونية .

كما أظهرت إحصائيات المصرف المركزي الأرقام التالية لنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٠

| البيان | مقار رئيسية | فروع |
|--|-------------|------|
| عدد البنوك الاستثمارية | ٢ | - |
| عدد بنوك الأعمال | ٣ | - |
| عدد شركات التمويل | ٢٣ | ٢٦ |
| عدد مكاتب التمثيل | ١٠١ | - |
| عدد شركات الاستثمار المالية | ٢١ | - |
| عدد (مؤسسات / شركات الاستشارات المصرفية والمالية والاستثمارية) | ١٣ | ١ |

| عدد مؤسسات / شركات الصرافة : | | |
|--|------------|------------|
| أ- بيع وشراء بالعملة وشيكات المسافرين | ١٠ | ٥ |
| ب- كافة أعمال الصرافة بما فيها التحويلات | ١٠٤ | ٥٥٧ |
| المجموع | ١١٤ | ٥٦٢ |

- التوطين في القطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة :

أظهرت تقارير لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي في الدولة بنهاية عام ٢٠١١ أن عدد العاملين في القطاع المصرفي بلغ على النحو الآتي مقارنة بنهاية عام ٢٠١٠ :

| التاريخ | العدد الاجمالي | عدد المواطنين | نسبة التوطين |
|------------|----------------|---------------|--------------|
| ٢٠١٠/١٢/٣١ | ٣٦٧٠٠ | ١٢٩٩٣ | %٣٥,٤٠ |
| ٢٠١١/١٢/٣١ | ٣٦٥٠١ | ١٢٧٩٩ | %٣٥,٠٦ |

- ترتيب القطاع المصرفي الاماراتي عالمياً في بعض المؤشرات :

تبوأ القطاع المصرفي في الامارات المرتبة الثالثة عالمياً في مؤشر الاستقرار والمرتبة السابعة عالمياً من ناحية كفاية رأس المال نسبة إلى الشق الأول ، كما احتل القطاع المرتبة ٢٣ عالمياً في معيار الخدمات المصرفية المالية وذلك خلال العام ٢٠١١ وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي وأكد المنتدى أن المستوى القوي للملاءة المالية المرتبطة بالشق الأول من رأس المال يعكس متانة النظام المصرفي في الدولة ، كما أن قوة إيرادات الأنشطة الأساسية في هذا القطاع هي التي مكنت المصارف في دولة الامارات من الوصول إلى هذا المستوى من الأمان والاستقرار .

كما صنف تقرير لمجلة (بانكرز) بنوك الإمارات في المرتبة الـ ١٨ عالمياً في قائمة أفضل الدول من حيث المحافظة على مستوى أداء عال في رؤوس الأموال المصرفية ، وذكر التقرير أن نسبة رأس المال من الفئة الثانية إلى رأس المال الإجمالي للبنوك في الدولة بلغت ٢٣,١٢ % .
وأشادت العديد من التقارير الصادرة عن مؤسسات مالية عالمية وشركات تقييم بالوضع المستقر للقطاع المصرفي في الامارات الذي يحظى بدعم الحكومة الاتحادية وحكومات الامارات المحلية والمصرف المركزي.

كما أكد معهد التمويل الدولي أن بنوك الامارات تتمتع بأعلى نسبة من كفاية رأس المال في العالم العربي بدعم من الارتفاع المطرد في رساميلها وذكر المعهد في تقريره أنه على الرغم من تجنّب مخصصات ضخمة خلال العامين الماضيين إلا أن بنوك الامارات لا تزال تستأثر بإحدى أقل نسب "المخصصات إلى القروض المعدومة" في المنطقة .
كما أن مؤشرات السلامة داخل البنوك في الامارات استطاعت أن تحافظ على وضع قوي من الاستقرار بفضل الاجراءات التي قامت الحكومة باتخاذها إلى جانب المصرف المركزي في رفع مستوى الملاءة المالية التي باتت هي الأعلى في المنطقة .

- نظام القروض المصرفية والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء الأفراد :

أصدر مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي النظام المذكور تحت رقم (٢٠١١/٢٩) بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١١ وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١/٣/٢٠١١ ، وأصبح ساري المفعول اعتباراً من ١/٥/٢٠١١ .

- مقسم الامارات الالكتروني :

أظهرت إحصاءات مقسم الامارات الالكتروني لدى المصرف المركزي لنهاية عام ٢٠١١ ، ارتفاعاً في عدد وقيمة المعاملات المالية التي تتم إلكترونياً عن طريق المقسم مقارنة بنهاية سنة ٢٠١٠ كالتالي :

| نسبة الارتفاع | سنة ٢٠١٠ | سنة ٢٠١١ | |
|------------------|---------------------|---------------------|-------------------------------|
| ٧,٣% | ٧٣,١٢٨ مليون معاملة | ٧٨,٤٥٩ مليون معاملة | إجمالي عدد المعاملات المالية |
| ١١,٨% | ٧٧,٩٣٩ مليار درهم | ٨٧,١٦٩ مليار درهم | إجمالي قيمة المعاملات المالية |

وقد بلغ عدد الصرافات الآلية المنتشرة ضمن شبكة الامارات داخل الدولة ما مجموعه ٤١٧٢ جهازاً بنهاية شهر ديسمبر عام ٢٠١١ مقارنة بـ ٣٧٥٨ صراف آلي في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٠ و ٣٥٩٩ صراف آلي في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٩ .

- نظام رقم الحساب المصرفي الدولي IBAN :

أطلق مصرف الامارات المتحدة المركزي في شهر أكتوبر ٢٠١١ نظام رقم الحساب المصرفي الدولي IBAN كمعيار لتحديد وترقيم كافة الحسابات المصرفية في الدولة اعتباراً من ١٩ نوفمبر ٢٠١١ .

وفي إطار التحول للنظام الجديد تم تزويد كافة أصحاب الحسابات المصرفية في الدولة برقم حساب يتكون من (٢٣) رقماً لكل حساب من حساباتهم ليحل محل رقم حسابهم الحالي في كافة تعاملاتهم المصرفية .

- الانتقال إلى تقنية استخدام الرقاقة الالكترونية مع الرقم السري EMV :

قرر مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي الزام كافة البنوك والجهات المصدرة لبطاقات الدفع بالانتقال إلى تقنية EMV ، أي استخدام " الرقاقة الالكترونية مع الرقم السري " ضمن جدول زمني يبدأ في ٣١ مارس ٢٠١٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ، ويشمل ذلك كافة بطاقات الدفع ذات العلامات التجارية المحلية والعالمية .

- تسهيل المراجعة المضمونة :

أعلن مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي بأنه سيقدم تسهيل المراجعة المغطاة بضمان للبنوك العاملة في الدولة اعتباراً من ٢٣ يونيو ٢٠١١ . وقد تم استحداث هذا التسهيل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، والذي بموجبه يتم قبول شهادات إيداع المصرف المركزي الإسلامية كضمان ، بهدف توفير مصدر للسيولة للبنوك .

- العضوية في مجالس إدارات البنوك :

أعلن المصرف المركزي أنه حرصاً منه على سلامة النظام المصرفي وحماية حقوق المودعين والمساهمين ، فإنه يحرص على أن يكون أعضاء مجالس إدارات البنوك من الأشخاص ذوي المستوى العلمي المناسب ولديهم الخبرة في مجال الأعمال والبنوك ويتمتعون بالشخصية المناسبة لإتخاذ قرارات ترعى مصالح الأطراف المعنية بشكل عادل وشفاف ومناسب ، وعليه فقد تقرر الحصول على موافقة المصرف المركزي الخطية للترشيح لعضوية مجلس إدارة أي بنك .

- زيادة رأس مال المصرف المركزي إلى ٢.٥ مليار درهم :

أصدر مجلس الوزراء قراره في شهر فبراير لعام ٢٠١١ بزيادة رأسمال المصرف المركزي من ٣٠٠ مليون درهم إلى ٢,٥ مليار درهم من خلال تحويل ٢,٢ مليار درهم من حساب الوديعة الدائمة للحكومة الاتحادية لدى المصرف على أن يحول باقي رصيد الوديعة الدائمة للحكومة الاتحادية لدى المصرف المركزي البالغ حوالي ١٢,٣ مليار درهم إلى حساب الاحتياطي العام

- مصرف دبي :

بناءً على توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حفظه الله بصفته حاكماً لإمارة دبي ، أعلنت حكومة دبي في شهر أيار / مايو ٢٠١١ استحواذاً على (مصرف دبي) ، ومن شأن ضخ حكومة دبي لرأس المال في البنك تقليص ملكية المصرف المذكور من قبل حمله أسهمه الحاليين وبالتالي استحواذاً على البنك كاملاً بنسبة ١٠٠% ، ويشار إلى أن أسهم مصرف دبي قبل إتمام الاستحواذ كانت تمتلكها مجموعة دبي القابضة وشركة إعمار بنسبة ٧٠% و ٣٠% على التوالي .

هذا وقد أمر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في شهر أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١١ باستحواذ (بنك الإمارات دبي الوطني) على (مصرف دبي) إيداناً ببدء مرحلة عمل جديدة حافلة بالفرص لبنك الإمارات دبي الوطني ومصرف دبي .

القطاع المصرفي العربي

شهد القطاع المصرفي أداءً متميزاً خلال عام ٢٠١١ وأثبت جدارته بالصمود والخروج من تأثيرات الأزمة المالية العالمية وأن يحافظ على متانته وقوته حيث أن معظم المصارف العربية تحتفظ حالياً بنسبة رسمه مرتفعة تمكنها من مواكبة متطلبات الرسمه وكفاية رأس المال الجديدة التي أصدرتها لجنة بازل 3 بالإضافة إلى تحقيقها نسبة سيولة وربحية جيدة وهي جاهزة في معظمها لتطبيق معايير رأس المال من دون الحاجة إلى زيادة في رؤوس أموال .

وقد حققت المصارف العربية المزيد من التطور على الصعيد الدولي حيث وردت أسماء ٧٦ مصرفاً عربياً ضمن قائمة أكبر ١٠٠٠ مصرف في العالم بحسب الموجودات التي أعدتها مجلة " The Banker " الصادرة في تموز / يوليو ٢٠١١ وقد بلغت الميزانية المجمعة لهذه المصارف حوالي ١,٤٩ تريليون دولار وقد تضمنت القائمة ما يلي : ١٥ مصرفاً إماراتياً ، ١٠ مصارف سعودية، ٨ مصارف بحرينية ، ٩ مصارف لبنانية ، ٨ مصارف كويتية ، ٧ مصارف قطرية ، ٥ مصارف مصرية ، ٦ مصارف عمانية ، ٣ مصارف أردنية ، ٣ مصارف مغربية ومصرف واحد لكل من ليبيا والعراق .

وقد أشارت الاحصائيات الصادرة عن اتحاد المصارف العربية بأن القطاع المصرفي العربي قد حقق نمواً ناهز ٧,٤% في إجمالي موجوداته عام ٢٠١٠ مقابل ٣,٩% عام ٢٠٠٩ ، وقد بلغت موجوداته الاجمالية نحو ٢,٤٥ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠١٠ .

في حين أشارت الاحصائيات الصادرة عن الاتحاد لنهاية شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١١ بأن إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي قد بلغت نحو ٢,٥٣ تريليون دولار وبنسبة نمو بلغت ٣,٢% عن إجمالي موجوداته بنهاية عام ٢٠١٠ .

كما أشارت الاحصائيات بأن حجم إجمالي الودائع للقطاع المصرفي العربي قد بلغت ١,٤٣ تريليون دولار في نهاية شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١١ مسجلة نمو بنسبة ٨,٩% عن نهاية عام ٢٠١٠ ، بينما بلغ إجمالي محفظة القروض والتسليفات نحو ١,١٥ تريليون دولار في الفترة المذكورة وبنسبة نمو بلغت نحو ٦% عن نهاية عام ٢٠١٠ ولتشكل أيضاً نحو ٨٠% من إجمالي الودائع في نهاية أيلول / سبتمبر ٢٠١١ .

وبالنسبة لحسابات رأس المال فقد حققت نمواً بنسبة نحو ٣,٩% لتصل إلى ٢٨١ مليار دولار في نهاية أيلول / سبتمبر ٢٠١١ مقارنة ب ٢٧١ مليار دولار نهاية عام ٢٠١٠ .

أبرز المؤشرات المالية للقطاع المصرفي العربي*

(٢٠١١ - ٢٠١٠)

مليون دولار أمريكي

| نسبة النمو % | ديسمبر ٢٠١٠ | سبتمبر ٢٠١١ | |
|--------------|-------------|-------------|-----------------------|
| ٣,٢% | ٢٤٥.٦٣٦ | ٢٥٢٧٦٩٧ | إجمالي الموجودات |
| ٦% | ١.٠٨٣٢٤٣ | ١١٤٩٠.٤٣ | إجمالي القروض والديون |
| ٨,٩% | ١٣١٥٠.٢٨ | ١٤٣٢٢١٥ | إجمالي الودائع |
| ٣,٩% | ٢٧٠.٦١٣ | ٢٨١١٩٤ | حسابات رأس المال |

مؤشرات أول عشرة مصارف عربية / الربع الثالث ٢٠١١

مليون دولار أمريكي

| | |
|---------|-----------------------|
| ٦.٣٢٠.٤ | إجمالي الموجودات |
| ٣٤٢٦٩٨ | إجمالي القروض والديون |
| ٤١٩٠٠.٦ | إجمالي الودائع |
| ٧٦٥٣٥ | حسابات رأس المال |
| ٨٧٩٣ | الأرباح |

مؤشرات أول عشرة مصارف عربية إسلامية - الربع الثالث ٢٠١١

مليون دولار أمريكي

| | |
|--------|-----------------------|
| ٢٢١٦٣١ | إجمالي الموجودات |
| ١٣٤٠٥٨ | إجمالي القروض والديون |
| ١٥٧٦٨٢ | إجمالي الودائع |
| ٣٠.٤٢١ | حسابات رأس المال |
| ٣.٧٤ | إجمالي الأرباح |

* المصدر : اتحاد المصارف العربية

- لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي :

أكدت اللجنة في اجتماعها الذي عقده في أبوظبي في شهر أكتوبر ٢٠١١ على صياغة التعليمات الرقابية والإشرافية اللازم توحيدها أو تقريبها بدول المجلس والتي تتناول المتطلبات الأساسية للرقابة المصرفية في حدودها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية .

- الصناديق الاستثمارية الإسلامية العالمية :

أظهرت نتائج التقرير السنوي الخامس للصناديق الاستثمارية الإسلامية لعام ٢٠١١ الذي صدر عن مجموعة الخدمات المالية الإسلامية في ارنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمو الأصول المدارة للصناديق الإسلامية العالمية بمعدل ٧,٦% لتصل إلى ٥٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠ مقارنة مع ٥٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ .

وكان عام ٢٠١٠ قد شهد إطلاق ٢٣ صندوقاً إسلامياً جديداً وتمت تصفية ٤٦ صندوقاً ويضم قطاع الصناديق الاستثمارية الإسلامية حوالي ١٠٠ مدير صندوق و ٨٠٠ صندوق إسلامي يمثلون ٥,٦% فقط من صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تبلغ قيمتها تريليون دولار .

جمعية مصارف الامارات

العضوية - الأنشطة

٢٠١١

العضوية عام ٢٠١١

بلغ عدد المصارف الأعضاء في جمعية مصارف الامارات في نهاية عام ٢٠١١ ما مجموعه ٥٠ مصرفا ، وذلك على النحو التالي :

- ١- بنك أبوظبي الوطني ش.م.ع.
- ٢- بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.
- ٣- المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف)
- ٤- بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع .
- ٥- بنك دبي التجاري ش.م.ع.
- ٦- بنك دبي الاسلامي ش.م.ع.
- ٧- بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع.
- ٨- مصرف الامارات الاسلامي ش.م.ع.
- ٩- بنك المشرق ش.م.ع.
- ١٠- مصرف الشارقة الاسلامي ش.م.ع.
- ١١- بنك الشارقة ش.م.ع.
- ١٢- البنك العربي المتحد ش.م.ع.
- ١٣- بنك الاستثمار ش.م.ع.
- ١٤- بنك رأس الخيمة الوطني ش.م.ع.
- ١٥- البنك التجاري الدولي ش.م.ع.
- ١٦- بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع.
- ١٧- بنك ام القيوين الوطني ش.م.ع.
- ١٨- بنك الخليج الأول
- ١٩- مصرف أبوظبي الاسلامي ش.م.ع.
- ٢٠- مصرف دبي
- ٢١- بنك نور الاسلامي
- ٢٢- مصرف الهلال
- ٢٣- مصرف عجمان

- ٢٤- بنك البحرين الوطني
- ٢٥- البنك العربي ش.م.ع.
- ٢٦- بنك مصر
- ٢٧- البنك الوطني العماني
- ٢٨- كاليون-بنك تمويل الشركات والاستثمار
- ٢٩- بنك بارودا
- ٣٠- بي.إن.بي . باريبا
- ٣١- بنك أتش.أس.بي.سي.الشرق الأوسط
- ٣٢- البنك العربي الأفريقي الدولي
- ٣٣- الخليجي-(فرنسا)اس.ايه.
- ٣٤- البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك.
- ٣٥- باركليز بنك
- ٣٦- حبيب بنك المحدود
- ٣٧- حبيب بنك أي جي زيورخ
- ٣٨- ستاندرد تشارترد بنك
- ٣٩- سيتي بنك إن.أيه
- ٤٠- بنك صادرات ايران
- ٤١- بنك ملي ايران
- ٤٢- بلوم بنك فرنسا
- ٤٣- لويدز تي.أس . بي. بنك بي.ال.سي.
- ٤٤- رويال بنك أوف سكوتلاند أن.في.
- ٤٥- يوناييتد بنك ليميتد
- ٤٦- بنك الدوحة
- ٤٧- مجموعة سامبا المالية
- ٤٨- بنك عوده - سرادار (مكتب تمثيل)
- ٤٩- دويتشه بنك (بنك أعمال)
- ٥٠- مصرف الصين الصناعي والتجاري المحدود - فرع أبوظبي . (بنك أعمال)

هذا ونأمل في اكمال عضوية باقي البنوك الأجنبية العاملة في الدولة لتكتمل بذلك عضوية كافة المصارف الأجنبية الى جانب كافة المصارف الوطنية الأعضاء في الجمعية .

أنشطة الجمعية خلال عام ٢٠١١

- الجمعية العمومية

عقدت جمعية مصارف الامارات بتاريخ ٢٠١١/٤/١٧ اجتماعا للجمعية العمومية غير العادية تلاه الاجتماع السنوي للجمعية العمومية العادية ، وتم توزيع محضري الاجتماعين على كافة المصارف الأعضاء طي كتابنا رقم ١٧٣ / ٢٠١١/ ٤/٢٥ تاريخ ٢٠١١/٤/٢٥ .
وقد تم تخصيص الاجتماع الأول لموضوع تعديل النظام الأساسي لجمعية مصارف الامارات ، حيث تمت الموافقة بالاجماع على التعديلات المقترحة حسب الكشف المرفق بمحضر الاجتماع .

- مجلس إدارة الجمعية :

عقد مجلس ادارة الجمعية أربع اجتماعات خلال العام بالاضافة لحضور اجتماعي الجمعية العمومية (العادي وغير العادي) المنعدين بتاريخ ٢٠١١/٤/١٧ .
وقد أعرب المجلس عن كامل التقدير لمجموعة المراسيم والقرارات التي تفضل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ، بإصدارها بمناسبة الاحتفالات بالعيد الوطني الأربعين لدولة الامارات العربية المتحدة ، والتي تضمنت أمر سموه بإنشاء صندوق برأسمال (١٠) مليارات درهم لمعالجة قروض المواطنين من ذوي الدخل المحدود . وقد تم توجيه كتاب شكر بهذا الخصوص الى سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة مع التأكيد على استعداد الجمعية للتعاون مع اللجنة التي شكلها سموه لتتولى تنفيذ تعليمات صاحب السمو رئيس الدولة بخصوص الصندوق .
وقد تابع المجلس خلال اجتماعاته والتشاور بين أعضائه المستجدات على الساحة المصرفية وتطوراتها، واطلع على تقارير اللجان ووجه باتخاذ الاجراءات اللازمة للاتصال و/ أو الكتابة الى المصرف المركزي والوزارات والجهات المعنية ومتابعتها .
وفي اجتماع مجلس ادارة الجمعية المنعقد بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ ، رحب المجلس بمعالي عبدالعزيز عبدالله الغرير الرئيس التنفيذي لبنك المشرق ممثلا للبنك في عضوية المجلس ، وتم انتخاب معاليه بالاجماع رئيسا لمجلس الادارة خلفاً لمعالي أحمد حميد الطاير الذي انتهت فترة رئاسته للمجلس .
وعبر المجلس عن شكره لمعاليه عن فترة وجوده في مجلس الادارة ورئاسته للمجلس في الفترة الماضية . كما عبر المجلس عن شكره لسعادة علي راشد لوتاه عضو مجلس الادارة السابق عن فترة عضويته في المجلس ممثلا لبنك المشرق ، ورحب بحضور سعادة يعقوب يوسف حسن نائب الرئيس التنفيذي لبنك دبي التجاري ممثلا للبنك في عضوية مجلس الادارة .

- شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية :

أصدر مجلس الوزراء الموقر القرار رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ باعتماد النظام الأساسي لشركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية والمنتظر انشاؤها بموجب القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ بشأن المعلومات الائتمانية . وقد أبدت الجمعية بعض الملاحظات على النظام المذكور تم رفعها الى وزارة المالية والمصرف المركزي .

ومن جهة اخرى فقد أكدت الجمعية - ومن خلال متابعتها لانشاء الشركة - أن الحاجة ملحة لمباشرة الشركة عملها خاصة بعد صدور نظام القروض المصرفية والخدمات الاخرى المقدمة للعملاء الأفراد .

- القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية:

عقد بمقر الجمعية بتاريخ ٢٠١١/٣/١٦ اجتماع مع وفد يمثل الاستشاريين المكلفين بدراسة تعديل القانون المذكور بحضور لجنة الاستشارات القانونية للجمعية لمناقشة التعديلات التي كان قد أقرها مجلس إدارة الجمعية على بعض أحكام القانون.

- الاجتماعات التشاورية الربعية بين المصرف المركزي والبنوك :

تشارك الجمعية في الاجتماعات التشاورية ربع السنوية التي يدعو اليها معالي محافظ المصرف المركزي للرؤساء التنفيذيين والمديرين العاميين في المصارف العاملة في الدولة .

- مشروع قانون خاص بالتأجير التمويلي في دولة الامارات العربية :

تابعت الجمعية مع وزارة المالية موضوع الحاجة لقانون خاص بالتأجير التمويلي في الدولة وبما يتوافق مع الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الحكومة الاتحادية والتي تدعو الى تحديث القوانين والتشريعات الاقتصادية الاتحادية لتتلائم مع النمو الاقتصادي الحالي والمتوقع .

وقد أظهر التقرير الرئيسي عن القطاع المالي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الصادر مؤخرا عن البنك الدولي MENA Financial Sector Flagship Report ، أن دولة الامارات تأتي ضمن أكبر أربع أسواق تتعامل بهذا النشاط في المنطقة .

- وزارة العدل :

طلبت الجمعية من وزارة العدل ابداء الرأي القانوني في شأن الموضوعين الآتيين والمرفق طيه مذكرة تتضمن رد الوزارة عن كل منها :

أ- التصرف في الأسهم المرهونة .

ب الحجز على مبلغ محجوز لدى البنك ولصالحه كضمان مقابل تسهيلات مصرفية .

- **لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي :**

تشارك جمعية مصارف الامارات في عضوية اللجنة بموجب قرار مجلس الوزراء المؤقر رقم ٦/٦٢ لسنة ١٩٩٦ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٣/٤ بتشكيل اللجنة ، ويمثل الجمعية في عضوية اللجنة معالي خلفان محمد الرومي - نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية .

- **موقع الجمعية على شبكة الانترنت www.eba-ae.com :**

تم تحديث وتطوير موقع جمعية مصارف الإمارات على شبكة الانترنت ، وقد تضمن ذلك إضافة شريط متحرك يحتوي على شعار كل من المصارف الأعضاء ، ويمكن الدخول على موقع أي من هذه المصارف إما بالضغط على شعاره ، أو الضغط على اسم البنك في صفحة الأعضاء ، بموقع الجمعية .

- **اتحاد المصارف العربية :**

- **الشخصية المصرفية العربية لعام ٢٠١٠ - ٢٠١١ :**

اختار اتحاد المصارف العربية معالي عبدالعزيز عبدالله الغرير الرئيس التنفيذي لبنك المشرق / رئيس جمعية مصارف الإمارات ، الشخصية المصرفية العربية لعام ٢٠١٠-٢٠١١ حيث جرى تكريم معاليه بهذا الاختيار خلال مؤتمر القمة المصرفية العربية الدولية لعام ٢٠١١ والتي عقدها الاتحاد في مدينة روما بايطاليا خلال حزيران / يونيو ٢٠١١ .
وتعتبر هذه هي المرة الثالثة التي يتم فيها اختيار الشخصية المصرفية العربية من دولة الامارات العربية المتحدة حيث جرى اختيار سعادة عبدالله أحمد الغرير لعام ٢٠٠٣ ومعالي أحمد الطاير لعام ٢٠٠٦ .

- **مجلس إدارة الاتحاد :**

وافق مجلس إدارة الجمعية على ترشيح سعادة محمد عمر عبدالله عضو مجلس إدارة بنك أبوظبي الوطني لعضوية مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ممثلاً لمصارف الامارات ، بدلا من سعادة سليمان حامد المزروعى حيث تم تعيين سعادته سفيراً للدولة لدى مملكة بلجيكا .

- **المؤتمر المصرفي العربي السنوي لاتحاد المصارف العربية :**

سيعقد اتحاد المصارف العربية مؤتمره المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠١٢ في مدينة أبوظبي بالتعاون مع مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي وجمعية مصارف الامارات وذلك خلال الفترة من ١١-١٢ نيسان / ابريل ٢٠١٢ .
كما ستعقد الجمعية العمومية للاتحاد اجتماعها السنوي خلال فترة انعقاد المؤتمر في أبوظبي .

- إصدارات الجمعية:

الوضع المالي للمصارف في دولة الامارات العربية المتحدة :

أصدرت الجمعية العدد الرابع والعشرين من اصدارها السنوي عن الوضع المالي للمصارف في دولة الامارات العربية المتحدة للعامين (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)

النشرة ربع السنوية لسويفت :

استمرت الجمعية بإصدار النشرة ربع السنوية لخدمات سويفت وتعميمها على كافة مستخدمي سويفت في الدولة ، إضافة الى اصدار الاحصائية الشهرية لحركة التحويلات المالية الصادرة والمستلمة داخل الامارات من خلال شبكة سويفت ومقارنتها مع دول مجلس التعاون الخليجي .

خدمات سويفت :

استمرت الجمعية في المساعدة بتقديم وتوفير كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بخدمة سويفت وتطوراتها في الدولة ، من خلال الاتصال المباشر مع الشركة في بلجيكا وكذلك المكتب الاقليمي لسويفت في مركز دبي المالي العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

ومن الجدير بالذكر أن العدد الاجمالي لمستخدمي سويفت في دولة الامارات العربية المتحدة قد ارتفع الى ١١٤ مستخدما بنهاية عام ٢٠١١ بما فيهم كافة المصارف العاملة في الدولة .

المؤتمر الاقليمي لسويفت في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٢ :

أعلنت سويفت أن هذا المؤتمر سيعقد في أبوظبي خلال شهر مارس ٢٠١٢ وذلك للمرة الخامسة في دولة الامارات العربية المتحدة ، حيث عقد المؤتمر الاقليمي الأول في دبي عام ٢٠٠٣ . وكان معالي رئيس الجمعية قد استقبل بتاريخ ٢١/٦/٢٠١١ الرئيس التنفيذي لسويفت السيد لازارو كامبوس على رأس وفد من كبار مسؤولي الشركة وأعرّبوا عن شكرهم لدعم الجمعية ودورها منذ المساعدة بإدخال خدمات سويفت الى الدولة منذ عام ١٩٩٢ . وتم الاعلان خلال زيارتهم أن سويفت ستعقد مؤتمرها السنوي العام المعروف باسم (سايبوس) عام ٢٠١٣ في دبي وذلك للمرة الاولى في منطقة الشرق الأوسط حيث رحب معالي رئيس الجمعية بذلك مؤكداً بأن الامارات قادرة على استيعاب واستضافة مثل هذا الحدث ، كما استضافت عام ٢٠٠٣ الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي عقدت في حينه للمرة الاولى في منطقة الشرق الأوسط.

ندوات سويفت :

نظمت الجمعية خلال العام ثلاث ندوات كل منها ليوم واحد عن خدمات سويفت ومستجداتها ، قدمها مسؤولون من مكتب سويفت الاقليمي في دبي .

الرسائل الصادرة والواردة عن طريق خدمة سويفت في الدولة ومقارنتها بباقي دول
مجلس التعاون الخليجي

كشف بمقارنة الرسائل الصادرة والواردة

(2011-2010)

Comparative List for SWIFTNet FIN Traffic Messages Sent & Received in G.C.C.

(2010 – 2011)

| الرسائل الصادرة Total Sent | | | | |
|-------------------------------|--------|------------|------------|----------------------------------|
| | Growth | 2011 | 2010 | |
| Total GCC | %0,69 | 45,003,054 | 44,693,598 | إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي |
| Total UAE | %12,57 | 20,743,546 | 18,427,761 | دولة الامارات العربية المتحدة |
| UAE % | | %46,09 | %41,23 | النسبة المئوية لدولة الامارات |

| الرسائل الواردة Total Received | | | | |
|-----------------------------------|--------|------------|------------|----------------------------------|
| | Growth | 2011 | 2010 | |
| Total GCC | %11,25 | 32,392,188 | 29,116,036 | إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي |
| Total UAE | %14,67 | 17,435,860 | 15,204,657 | دولة الامارات العربية المتحدة |
| UAE % | | %53, 83 | %52,22 | النسبة المئوية لدولة الامارات |

المؤتمرات/ الندوات/ المحاضرات/ ورش العمل/ الاجتماعات التي شاركت فيها الجمعية :

| التاريخ | العنوان |
|--------------|--|
| ٢٠١١/١/١٧ | ندوة " تقليل المخاطر والارتقاء بالاستقرار المالي للتمويل الاسلامي : رأس مال الطوارئ والتكافل " التي عقدها مجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB) بالتعاون مع المصرف المركزي في أبوظبي . |
| ٢٠١١/١/٢٥ | فعاليات ملتقى حول " إعادة هيكلة النظم الرقابية للقطاع المالي " الذي عقدته هيئة الأوراق المالية والسلع في أبوظبي . |
| ٢٠١١/٣/٢ | استقبال بعثة صندوق النقد الدولي بمقر الجمعية على هامش زيارتها السنوية بغرض الاطلاع على التطورات الاقتصادية والمالية في الدولة . |
| ٢٠١١/٤/٥ | الاجتماع التشاوري في المصرف المركزي لمناقشة سعر الفائدة المعروض بين البنوك في الامارات (الايبور) . |
| ٢٠١١/٤/٢٠-١٨ | ورشة العمل المصرفية التي نظمها اتحاد المصارف العربية في أبوظبي حول " التحليل المالي : إعداد عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية بغرض اتخاذ قرار الائتمان " بالتعاون مع الجمعية ومعهد الامارات للدراسات المصرفية والمالية . |
| ٢٠١١/٤/٢٥ | اجتماع مع وفد من صندوق النقد العربي ومؤسسة التمويل الدولي بمقر الجمعية بخصوص المبادرة العربية لتطوير نظم الاستعلام الائتماني . |
| ٢٠١١/٦/٢ | ندوة بعنوان " الصيرفة الاسلامية من منظور عالمي " في مقر المصرف المركزي في أبوظبي. |
| ٢٠١١/٦/٢١ | زيارة وفد رفيع المستوى من ادارة سويفت برئاسة السيد لازارو كامبوس الرئيس التنفيذي لسويفت . |
| ٢٠١١/٦/٢٤-٢٣ | حضور القمة المصرفية العربية الدولية لعام ٢٠١١ في روما ، التي نظمها اتحاد المصارف العربية. |

- ندوة " تقييم اتفاقيات التجارة الحرة " تحت شعار " نحو تعظيم المكاسب بتفعيل دور القطاع الخاص " ،
التي عقدتها غرفة أبوظبي بالتعاون مع كل من وزارة الاقتصاد ووزارة الخارجية . ٢٠١١/٩/١٣
- الاجتماع السنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حول " تقوية الرقابة على القطاع المالي
والمستجدات في مجال التشريعات الرقابية " والذي عقد في مدينة أبوظبي بتنظيم من صندوق النقد
العربي بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية ٢٠١١/١٠/٢٧-٢٦
- حضور المؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام ٢٠١١ تحت عنوان " مستقبل العالم العربي في ظل
التحولات الراهنة " والذي نظمه اتحاد المصارف العربية في مدينة بيروت . ٢٠١١/١١/٢٥-٢٤
-

التعاميم الصادرة للمصارف خلال

عام ٢٠١١

| رقم التعميم | تاريخه | الموضوع |
|-------------|-----------|---|
| ٢٠١١/١ | ٢٠١١/١/٢٠ | الدعوة للمشاركة في المنتدى الذي عقده اتحاد المصارف " بازل ٣ : المقررات الرقابية الشاملة" |
| ٢٠١١/٢ | ٢٠١١/١/٢٥ | مجموعة الأحكام القضائية في القضايا المصرفية . |
| ٢٠١١/٣ | ٢٠١١/٢/١ | بشأن طلب هيئة الأوراق المالية والسلع تزويدها بقرار حول البيانات السنوية للشركة يرفق بهذه البيانات عند تقديمها للهيئة وللسوق. |
| ٢٠١١/٤ | ٢٠١١/٢/٩ | بشأن آلية توزيع الأرباح النقدية للشركات المساهمة على المساهمين. |
| ٢٠١١/٥ | ٢٠١١/٢/١٠ | بشأن اعادة تشكيل اللجنة الفنية للجمعية. |
| ٢٠١١/٦ | ٢٠١١/٢/١٥ | التعميم على كافة المصارف في الدولة بأن جمعية مصارف الإمارات هي الجمعية الوحيدة المسجلة قانونا لتمثيل المصارف العاملة في الدولة . |
| ٢٠١١/٧ | ٢٠١١/٢/٢٠ | الطلب من كافة المصارف تزويد الجمعية بالمعلومات والبيانات المالية الخاصة بعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لاعداد الاصدار السنوي عن الوضع المالي للمصارف في دولة الامارات العربية المتحدة. |

| | | |
|---|---------|------------|
| الدعوة الموجهة من مصرف سورية المركزي لحضور المؤتمر السادس للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في سورية بتاريخ ٢٤-٢٥/٥/٢٠١١ . | ٢٠١١/٨ | ٢٠١١ /٣/٢١ |
| ورشة عمل اتحاد المصارف العربية في أبوظبي عن : اعداد ، عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية بغرض اتخاذ قرار الائتمان . | ٢٠١١/٩ | ٢٠١١/٣/٢٨ |
| التعميم على كافة المصارف الاسلامية في الدولة بشأن النماذج الخاصة بالشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية (الصيرفة الاسلامية) . | ٢٠١١/١٠ | ٢٠١١/٤/١١ |
| لاحقا للتعميم رقم ٢٠١١/١٠ (النماذج الخاصة بالقرض الحسن) . | ٢٠١١/١١ | ٢٠١١/٤/١٤ |
| التفسيرات والشروحات التي أعدتها اللجنة المكلفة بدراسة النماذج والشروط المشار اليها في التعميمين أعلاه. | ٢٠١١/١٢ | ٢٠١١/٤/٢٥ |
| استعجال البيانات الخاصة بالوضع المالي للمصارف في الدولة . | ٢٠١١/١٣ | ٢٠١١/٥/١٠ |
| طلب الترشيح لمنصب ممثل مصارف الإمارات في عضوية مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية . | ٢٠١١/١٤ | ٢٠١١/٥/٢٢ |
| مرفق الكتاب الوارد من معهد حوكمة بشأن الصيرفة الاسلامية والمؤسسات الاسلامية المالية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا . | ٢٠١١/١٥ | ٢٠١١/٨/٢١ |
| دعوة مؤسسة دبي لتنمية الصادرات للمشاركة في البعثة التجارية للخدمات المالية الاسلامية لأندونيسيا . | ٢٠١١/١٦ | ٢٠١١/٩/٤ |
| لاحقا للتعميم رقم ١١/١٥ تاريخ ٢١/٨/٢٠١١ . | ٢٠١١/١٧ | ٢٠١١/٩/٦ |
| دعوة اتحاد المصارف العربية للمشاركة في المؤتمر السنوي | ٢٠١١/١٨ | ٢٠١١/٩/١٥ |

| | | |
|---|------------|---------|
| لاحقاً للتعميم رقم ١١/١٨ - كتاب الدعوة واستمارة التسجيل | ٢٠١١/١٠/٥ | ٢٠١١/١٩ |
| لاحقاً للتعميم ١٨ و ١٩ / ٢٠١١/١١ بشأن الاسبوع المالي | ٢٠١١/١١/٢ | ٢٠١١/٢٠ |
| تعميم لكافة المصارف لمن يرغب في المشاركة بمؤتمر ليوم | ٢٠١١/١١/١٠ | ٢٠١١/٢٠ |
| تحسين الوصول الى التمويل من خلال تقوية بنية تحتية فعالة | | |
| صورة عن إعلان وتوصيات المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠١١ الذي عقده اتحاد المصارف العربية في بيروت بتاريخ ٢٤-٢٥ نوفمبر ٢٠١١ . | ٢٠١١/١٢/١١ | ٢٠١١/٢١ |

وفي ختام تقريرنا السنوي للعام ٢٠١١ ، نرجو أن نكون قد وفقنا في تضمينه عرضاً لأهم أنشطة الجمعية واتصالاتها خلال العام ، وتقديم لمحة لأهم التطورات الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة والدول العربية ، وبصورة خاصة القطاع المصرفي والذي أظهرت مؤشراته المعلنة في دولة الامارات العربية المتحدة بنهاية عام ٢٠١١ مواصلة تحقيق نسب نمو ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة .

نشكركم جميعاً لاهتمامكم وحسن تعاونكم ، راجين تزويدنا بأية ملاحظات أو توجيهات ستكون محل اعتبارنا وتقديرنا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

جمعية مصارف الامارات

التاريخ : ٢٠١٢/٣/٢٦